الزبيدي: ضرورة تعزيز الرقابة على المراكز المالية المؤثرة على الوضع الاقتصادي العالمي

□ واشنطن / وكالات

دعت المجموعة العربية صندوق النقد الدولي إلى تعزيز فعالية الرقابة على البلدان المتقدمة والمراكز المالية المؤثرة على الوضع الاقتصادي والنظام المالي العالميين مطالبة في الوقت نفسه بمراجعة قرار فرض رسوم لقاء الدعم الفني المقدم من قبل صندوق النقد الدولي باعتبار أن فرض أية رسوم سيحول دون حصول الدول النامية على المساعدات الفنية الضرورية.

جاء ذلك في كلمة المجموعة العربية التي ألقاها باقر جبر الزبيدي وزير المالية نيابة عن المحافظين العرب في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعام ٢٠١٠

وذكرت مصادر إعلامية في الوزارة بحسب (وكالة أنباء الإعلام العراقي / واع) عن الزبيدي خلال الكلمة قوله: إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد تركت آثاراً سلبية خلال العام ٢٠٠٩ على منطقتنا العربية تمثلت في تراجع معدلات النمو، إلا أننا نلحظ تحسناً في النمو خلال العام الحالي ونتوقع استمرار هذا التحسن في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ على الرغم من بعض إشارات التردي في البيئة الدولية. وكان لهذه الأزمة ولما تبعها من أزمة الديون الأوروبية وتراجع سعر صرف اليورو تأثيرات متفاوتة على اقتصادات منطقتنا وذلك تبعاً لأوضاعها الأولية عند حدوث الأزمة و المصادر الأساسية لانتقال آثار الأزمة إليها كالقطاع المالي، وسعر النفط، وميزان المدفوعات، ما انعكس على تدفقات التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات المغتربين ، إلا أن مصداقية السياسات التي أتبعتها دولنا وتوفر قدر هام من الاحتياطات المتراكمة، وغيرها من الأصول، مكّنتنا من التحرك السريع عبر حزم من الاجراءات وبرامج التحفيز على صعيد السياسات النقدية والمالية مما ساعد في تدعيم وتيرة انتعاش النمو.

وأضاف: أننا نعي أن تعزيز النمو الاقتصادي لخلق فرص العمل يستدعي تعجيل خطوات الإصلاحات في دولنا العربية وخصوصاً تحسين مناخ الاستثمار وتحرير التجارة لذا نؤكد الالتزام بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية وتعزيز فرص الاندماج في الاقتصاد العالمي، معربا عن ترحيب المجموعة العربية بالدور الفعال الذي يقوم به صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي العالمي وبالأخص بالاستجابة السريعة لحاجات البلدان الأعضاء في ضوء تأثرها بالأزمة المالية العالمية وكذلك بتعزيز وتطوير التسهيلات الائتمانية ومن ضمنها التسهيلات الاحترازية التي يوفرها الصندوق، كما تؤكد المجموعة ضرورة توفر المساواة التامة بين الدول الأعضاء في الانتفاع من كافة تسهيلات الصندوق بما فيها التسهيلات الجديدة.

و أعرب عن تثمين المجموعة العربية لما وصفه بالدور الفاعل الذي لعبه البنك الدولي والمؤسسات التابعة له خلال العام الفائت والاستجابة السريعة لحاجات الدول النامية سواء على صعيد التوسع في تقديم الدعم المالي من القروض والائتمانات أو تقديم الضمانات والعون الفني بما في ذلك للقطاع الخاص مبيناً انه يقدر الإجراءات التي اتخذت خلال العام الحالي لضمان استمرار قدرة البنك على تلبية حاجات الدول النامية ومنها الاتفاق على الزيادة العامة لرأس المال. لكننا نخشى بأن تكون تلك الإجراءات قد جاءت غير متوازنة وخصوصاً على مستحقات بعض الدول النامية التي ما زالت بحاجة للمزيد من الدعم.

ورحب الزبيدي خلال كلمته بتبني مجلس الإدارة للخطة الإستراتيجية لتوجهات البنك في أعقاب الأزمة الاقتصادية والتي تركز على أولوية خفض معدلات الفقر في الدول النامية والأقل نمواً على المدى المتوسط، ومساعدة هذه الدول لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية في مجال التنمية الاجتماعية وغيرها من المجالات.

وطالب الزبيدي مجموعة البنك الدولي الاستمرار في إعطاء الأولوية لدعم النمو، وبالأخص النمو المحفز لزيادة فرص العمل، عبر جميع الوسائل المتاحة. كما نشدد على المحافظة على وتيرة العمل مع البلدان المتوسطة الدخل التي تعاني بدورها من تحديات إن في معدلات الفقر أو البنية التحتية والخدمات مشدداً على ضرورة مساهمة كافة مؤسسات البنك في مواجهة التحديات القطاعية المتعلقة بنقص الموارد المائية والكهربائية وتوفير مصادر إضافية للطاقة في البلدان التي تعاني من نقص فيها وتلك المتضررة من مشاكل الجفاف والتصحر وكذلك دعم المشروعات الهادفة إلى تأمين الخدمات الاجتماعية للسكان.

ودعا الزبيدي البنك إلى المساهمة في تحسين البنية الأساسية للاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص و خصوصاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و توسيع اطر التعاون الاستثماري لدول المنطقة داخل المنطقة وخارجها، وخاصة في إطار التعاون ما بين الدول النامية(جنوب-جنوب) .

وشدد على إن الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للمنطقة العربية تجعل من تنفيذ مبادرة العالم العربي التي طرحها رئيس البنك الدولي بعيد توليه منصبه ضرورة حتمية لذا نرى أهمية القيام بالخطوات من أجل إحراز تقدم ملموس في المبادرة داعياً لإعطاء الأولوية لدعم الاندماج الاقتصادي والمالي بين الدول العربية بغية الاستفادة من الفرص المتاحة ولذا نطالب البنك الدولي بتبني مشروعات التنمية والتكامل الثنائي والإقليمي بالأخص في مجال الزراعة والأمن الغذائي والتجارة و مشروعات البنية التحتية مؤكداً أهمية عدم استبعاد أية دولة عربية على الإطلاق من الاستفادة من مشروعات وأنشطة البنك الدولي سواء كان ذلك في إطار مبادرة العالم العربي أو القروض والمساعدات التقنية وغيرها حيث ما تزال عدد من دول المنطقة محرومة من الارتباط و تلقي العون المالي من البنك الدولي.

واكد أهمية تنمية القوى البشرية وتأهيل الكوادر في المنطقة العربية مطالباً صندوق النقد والبنك الدوليين إلى إرساء شراكة فاعلة مع المؤسسات العربية المعنية ومراكز البحث و التدريب في المنطقة لتعظيم الاستفادة و تبادل الخبرات على كل المستويات.

ودعت المجموعة العربية في كلمتها إلى مضاعفة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الألفية الإنمائية ونؤكد التزام بلداننا بالعمل لتحقيق هذه الأهداف وعلى أهمية تعزيز ملكية البلدان لخططها الإنمائية وتعزيز القدرات المحلية و ضرورة العمل على تحسين نوعية الإحصائيات لتسهيل مراقبة التقدم المحرز. مبينة إن تحسين هيكل الحكومة لدى صندوق النقد الدولي يتطلب إعادة هيكلة الأنصبة التصويتية للبلدان الأعضاء، حيث أن فعالية وشرعية الصندوق تستدعيان التوصل إلى تعزيز مشاركة الدول النامية في آليات صنع القرارات. لذا تشدد المجموعة على ضرورة اتخاذ المزيد من الخطوات لمعالجة الخلل في جوانب التمثيل والتصويت وذلك بإجراء تحويل ما لا يقل عن نسبة ٥٪ من مجموع أنصبة البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، دون إضعاف حصة أي من البلدان النامية. وبالتالي، تشدد المجموعة على أهمية وضرورة تعزيز تمثيل البلدان النامية في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي لا سيما عبر زيادة عدد المقاعد المخصصة لها.

ومع تأكيدها على أهمية المشاركة الفعالة في اجتماعات اللجنة النقدية والمالية الدولية على مستوى الوزراء أو محافظي المصارف المركزية. إلا أن المجموعة تبدي معارضتها لأي مبادرة يمكن أن تؤدي إلى تقليص حجم أو إضعاف المجلس التنفيذي للصندوق. وتعتبر المجموعة العربية أن استحداث مجلس نقدي ومالي دولي قد يلحق الضرر بتمثيل البلدان النامية وبمدى مساءلة إدارة الصندوق وفعالية مجلسه التنفيذي. وتذكّر المجموعة العربية أن هذا الاقتراح لم يلق تأييداً يذكر وتعرب بالتالي عن استغرابها للجهود المبذولة لإعادة النظر فيه. وتشدد المجموعة على ضرورة بذل الجهود لمواصلة تفعيل اللجنة النقدية والمالية الدولية وتطوير آليات عملها.

وفي سياق آخر، كررت المجموعة الدعوة لاختيار رئيسي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأعضاء الإدارة العليا فيه على أسس شفافة ومعلنة تقوم على المنافسة والجدارة بغض النظر عن الجنسية.

ودعت صندوق النقد والبنك الدولي لمعالجة القصور الواضح في مشاركة مواطني الدول العربية في الكادر الوظيفي في المؤسستين وإلى تعزيز وتكثيف هذه المشاركة مطالباً بتحقيق تمثيل عادل للدول العربية على مستوى الإدارة العليا في صندوق النقد وكافة الوظائف في الصندوق والبنك.

وطالبت المجموعة العربية من خلال كلمة وزير المالية باقر جبر الزبيدي بالمزيد من الاهتمام والمرونة في التعامل مع الدول العربية التي تعاني من الصراعات سواء في فلسطين أو العراق والسودان والصومال واليمن وغيرها. وندعم تخصيص موارد إضافية لمواجهة الآثار السلبية للحصار الاقتصادي المفروض على الشعب الفلسطيني و انضمام فلسطين إلى عضوية الصندوق والبنك.

شركة إماراتية تتطلع للفوز برخصة رابعة للهاتف النقال

مستثمرون خليجيون يعزون التأخر لدخول السوق العراقية إلى الأزمة المالية

□ دبي / وكالات

عزا مستثمرون خليجيون تعثر دخول الشركات الخليجية إلى السوق العراقية للأزمة المالية العالمية ونقص السيولة، معربين عن نيتهم بالاستثمار في العراق لوجود مؤشرات ايجابية وقوية لوجود حراك اقتصادي خصوصا في مجال العقارات.

وقال نائب الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة تنميات السعودية عبد الله الدحيم لوكالة (أصوات العراق) على هامش فعاليات مؤتمر سيتي سكيب غلوبال للاستثمار والتطوير العقاري في دبي، إن شركته "تأمل الدخول إلى العراق والاستثمار فيه، خصوصا وان لدينا بالفعل ذراعا هندسية تدرس إمكانية الاستثمار العقاري في العراق".

وأضاف الدحيم أن شركته حاولت الدخول إلى السوق العراقية عن طريق مناقصات ولكن لم يحالفنا الحظ"، كما لم "نجد الفرصة أو المشروع الملائم الذي نود أن نقوم به في العراق لأن الشركة مختصة ببناء المساكن والمكاتب".

وفيما يخص إمكانية الاستثمار الفعلي في العراق قال الدحيم أن "الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم هي التي أبطأت دخول الشركات الى العراق وليس الهاجس الأمني والخوف من عدم الاستقرار أو غيرها من الأسباب".

وأوضح الدحيم انه "في السابق كان هناك سيولة في السوق العقاري، لكن اليوم ليس لدينا القدر الكافي من السيولة، والمتوفر حاليا يتم توجيهه لإتمام المشاريع الحالية وليس لفتح مشاريع جديدة".

وقال انه شخصيا لم تتسن له الفرصة لزيارة العراق، ولكن هناك "فرصا كبيرة أن تستثمر الشركة في العراق متى ما استقر"، معربا عن اعتقاده بأن الاستثمار في العراق "سيكون كبيرا وضخما للشركات الخليجية لوجود قواسم مشتركة كاللغة والثقافة".

ويتفق مدير العقود في شركة ديوان العقارية باسم المخزومي مع الدحيم ويقول لوكالة (أصوات العراق) إن " الأزمة الاقتصادية العالمية أثرت على حركة ونشاط الشركات الاستثمارية وحتى على المعرض"، إلا أن شركته بنفس الوقت "لها نظرة تفاؤلية للمستقبل".

مشيرا إلى أن شركته "تمكنت من الحصول على مشاريع مهمة في العراق مثل تطوير وتجديد المنطقة المحيطة بالصحن الكاظمي، ومشاريع في محافظات النجف وكربلاء وبغداد، واخرى نقوم بدراستها".

ولا يعتبر المخزمي ان هناك "اي معوقات للدخول في الاستثمار بالعراق حاليا"، بل ان هناك "مؤشرات ايجابية وقوية أن العراق سيشهد حركة لا مثيل لها في حجم ونوع وكمية المشاريع الاستثمارية التي ستنفذ في مختلف مناطقه".

وتتنافس شركة ديوان مع مجموعة من شركات الهندسة المرموقة للفوز بجائزة سيتي سكيب جلوبال ضمن فئة أفضل مشروع عقاري سكني في المنطقة، وذلك عن مشروع تطوير المناطق المحيطة بالعتبات المقدسة في الكاظمية ببغداد، والذي حصلت عليه الشركة بعد فوزها بجائزة المسابقة العالمية الخاصة بتصميم المنطقة المحيطة بالعتبات المقدسة في العراق.

إلى ذلك ذهب نائب رئيس شركة داماك القابضة نيال ماك إلى أن الأزمة المالية العالمية أثرت بشكل مباشر على دخول شركته إلى إقليم كردستان بعد أن حصل فيها بالفعل على رخصة لمشروع تاور هيلز في اربيل.

وقال ماك إن شركته "كان لديها اتفاق مع حكومة كردستان على تنفيذ هذا المشروع وبالفعل حصلنا على رخصة للبدء فيه في جون ٢٠٠٨، إلا أن "الأزمة الاقتصادية أثرت بشكل مباشر على المضي في المشروع وانتهت فعالية الرخصة الممنوحة لنا ومدتها ١٢ شهرا".

وأضاف أن شركته تعتبر إقليم كردستان "منطقة مهمة وجاذبة للاستثمارات"، مبينا انه يجري التفاوض حاليا مع حكومة الإقليم لـ"خلق فرص استثمارية أخرى في المنطقة، وإذا ما توصلنا إلى اتفاق نهائي فسنعلن عنه".

في غضون ذلك كشف وزير الاتصالات فاروق عبد القادر إنّ شركة اتصالات الإماراتية هي إحدى ثماني شركات تتنافس حاليا على رخصة الهاتف النقال الرابعة في العراق، وفقا لما نقلته ذي ناشيونال.

وقال عبد القادر أن وزارته دعت الشركات الثماني اتصالات وإم تي إن، وتوركسيل، وفودافون، وفيرا يزون، وفرانس تيليكوم ، لإبداء عروضها عن الرخصة.

وأشار إلى أنّ الحكومة تسعى لإنهاء هذا الموضوع بحلول الربع الأول من العام المقبل، وأنّها لا تنوي بيع الرخصة الرابعة بشكل كامل في مزاد علني، بل تبحث عن شركة اتصالات تشاركها في الإيرادات بحيث تحتفظ هي بنسبة ٣٠٪.

ولفت إلى أن الوزارة لن تقف في وجه شركة اتصالات إذا ما كانت ستشتري عمليات زين في العراق.

الكهرباء: السنة القادمة لن تشهد تحسنا في الطاقة

□ بغداد / وكالات

اكد مدير اعلام وزارة الكهرباء مصعب المدرس ان السنة القادمة لن تشهد تحسنا كبيرا في الطاقة الكهربائية وإنما بعد ثلاث سنوات.

وقال المدرس للوكالة الإخبارية للأنباء ان المواطن سيشهد بعد ثلاث سنوات زيادة في إنتاج الطاقة الكهربائية .

وعلل المدرس الزيادة الحاصلة خلال هذه الايام الى انخفاض درجات الحرارة مما اثر على زيادة وحدات الإنتاج حيث انخفاض درجة واحدة يعطي فائض من الطاقة ما يقارب ١٠٠ ميغا واط ، إضافة إلى دخول وحدات إضافية للخدمة مثل محطة كركوك الغازية والتي دخلت إلى المنظومة بسعة ٢٠٠ ميغا واط. وأكد المدرس أن الوزارة تعاقدت مع عدة شركات كبيرة ومن أبرزها الاستوم الفرنسية التي تقوم ببناء محطة بخارية في محافظة البصرة بسعة ١٢٠٠ ميغا واط والتي تتكون من ٣ وحدات كل واحدة تعطي ٤٠٠ ميغا واط ، وهناك شركة اخرى صينية والتي تقوم حاليا بإنشاء محطة بخارية في منطقة الزبيدية في محافظة واسط بسعة ١٤٥٠ ميغا واط.

وأشار إلى أن هذه المحطات جميعها تضخ في المنظومة الوطنية الرئيسية حيث تقوم بتوزيع الكهرباء بالتساوي على جميع المحافظات.

---

٣٥ شركة أجنبية تتنافس لتنفيذ مشروع بناء مليون وحدة سكنية

□ بغداد / وكالات

أعلنت الهيئة الوطنية للاستثمار أن الشركات التركية قد كان لها حصة الأسد من بين الشركات التي تقدمت لإنشاء مشروع المليون وحدة سكنية في عموم المحافظات.

وقال رئيس الهيئة الدكتور سامي الاعرجي لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) ان الشركات التركية قد استحوذت على حصة الاسد من بين الشركات المتقدمة لبناء مشروع المليون وحدة سكنية والذي وصل عددها إلى ١٢٥ شركة مشيراً إلى أن هذه الشركات التي أبدت استعدادها لبناء هذا المشروع هي من جنسيات أمريكية وفرنسية واسبانية وكورية وتركية على ان يتم اختيار ٣٥ شركة من بينها لتنفيذ المشروع على مدى عامين.

وأضاف بان الهيئة تعمل حاليا على تقييم الشركات المتقدمة من الناحيتين الفنية والاقتصادية قبل المباشرة بتنفيذ المشروع موضحاً أن أعداد المتقدمين على هذا المشروع بلغت لحد الآن أكثر من ٦٠٠ ألف مواطن مشيراً إلى أن عدد المتقدمين من وزارة الداخلية فقط بلغ ٢٥٠ ألف موظف.

وبين أن هذا المشروع سيوفر وحدات سكنية تسهم بتحجيم أزمة السكن وتخفف من حدتها بالإضافة إلى تسهيل إمكانية الحصول على وحدات سكنية للمواطنين وتقسيط أسعارها بشكل ميسر لا يثقل كاهل أصحاب الدخل المتوسط والمحدود .

وأشار إلى أن الاحتياج المتنامي لإنشاء الوحدات السكنية في العراق تم تقديره بموجب الخطة الخمسية التي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي (٢٠١٠-٢٠١٤) هو بحدود مليوني وحدة سكنية خلال هذه الفترة حيث يرتبط قطاع الإسكان ارتباطا وثيقاً بقطاعات إنتاجية عديدة كالصناعات الإنشائية وله دور في تشغيل الأيادي العاملة وبالتالي فأن تفعيله سيؤدي إلى النهوض بهذه القطاعات وتحقيق كفاءة أعلى للتشغيل كونه مرتبطا بشكل كبير بالتنمية الاقتصادية في البلاد ويعمل على تحريك عمل المصارف العراقية وشركات التأمين وتشجيعها للعمل وفق السياقات العالمية في التمويل.

وأوضح رئيس هيئة الاستثمار أن ضرورة توفير المساكن للمواطنين بكلف مناسبة يستطيع تحملها أصحاب الدخل المحدود وموظفي الدولة تشكل نقطة اهتمام لدى القائمين على تلك المشاريع وأن الهيئة الوطنية للاستثمار في تبنيها للمشروع من شأنه أن يكون عاملاً مهماً في إنجاحه من خلال استقطاب الشركات ذات الخبرة والتمويل المالي وبالتنسيق مع الجهات الوطنية ذات العلاقة لافتاً إلى أن الهيئة قد حددت هدفا تمثل بإنشاء (٥٠٠) ألف وحدة سكنية بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وقامت الهيئة باعتماد آلية حسابية باحتساب كل حصة لكل محافظة يستهدفها المشروع فكانت هناك حصة لكل محافظة وبعد ذلك تم تعديل هدف المشروع ليكون (مليون) وحدة سكنية وبذا فأن الحصص ستكون مضاعفة لكل محافظة وقد تم الإعلان عن المشروع كفرصة استثمارية للمرة الأولى عبر مؤتمر صحفي عقد في كانون الأول من العام الماضي وكذلك من خلال الصحف المحلية والموقع الالكتروني للهيئة.

برلماني: الاقتصاد الوطني ضحية تدخل العوامل الخارجية

بغداد / وكالات

أكد عضو مجلس النواب يونادم يوسف كنا أن القطاعات العراقية ومنها القطاع الصناعي والزراعي والخدمي قد وقعت ضحية تدخل العوامل الخارجية على البلد والإرباك السياسي والأمني غير المستقر. وقال كنا في اتصال هاتفي مع مراسلة (الوكالة الاخبارية للانباء) اليوم السبت أن العراق يتمتع بمصادر وثروات طبيعية تضعه في مقدمة الدول الغنية في العالم. وأعرب كنا عن تفاؤله بتحسن الوضع العراقي. وقال: إذا استقر الوضع الأمني خلال السنتين المقبلتين فان الوضع الاقتصادي سيشهد تحسنا كبيراً. وذكر كنا أن الاقتصاد العراقي لم يتحسن منذ نحو أربعة عقود نتيجة سوء الإدارة مما جعل المواطن العراقي مستهلكا وليس منتجاً. لافتا إلى أن الصناعات العراقية قد قضي على بعضها نتيجة الحروب وإغراق الأسواق العراقية ببضائع ومنتجات مستوردة من دول الجوار.

وزارة الـــزراعـــة
إعلان مناقصة رقم (٢٠١٠/٢) مناقصة تنفيذ أعمال

تعلن وزارة الزراعة/ دائرة التخطيط والمتابعة القسم الهندسي عن مناقصة تنفيذ شبكة (طرق + كهربائية + ماء صافي) لمشروع القرية العصرية في كربلاء المقدسة والتي تنفذ ضمن تخصيصات الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٠ وبموجب الشروط والمواصفات الفنية المحددة من قبل القسم الهندسي. فعلى الراغبين من شركات ومكاتب المتخصصة ضمن تصنيف (ثالثة إنشائية + كهربائية) مراجعة القسم الهندسي في مركز الوزارة الكائن في ساحة الأندلس لشراء وثائق المناقصة لقاء مبلغ ٢٥٠٠٠٠ مائتان وخمسون ألف دينار غير قابلة للرد مستصحبين معهم المستمسكات والوثائق الخاصة بالشركة (هوية تصنيف مقاولين صادرة من وزارة التخطيط (أصل +صورة)، كتاب براءة ذمة صادرة من الهيئة العامة للضرائب (أصل + صورة)، تقديم التأمينات الأولية بمبلغ (١٪) من مبلغ العطاء بشكل صك مصدق أو خطاب ضمان ، على أن تلتزم الشركة المتقدمة بجميع الشروط والمتطلبات المبينة لاحقاً بالإضافة إلى التزامها بالتعليمات والشروط الخاصة إلى مقدمي العطاءات علماً أن آخر موعد لتقديم العطاءات وغلق المناقصة هو الساعة (١٢) ظهراً من يوم الاثنين المصادف ٢٠١٠/١٠/٢٥ وسوف يهمل أي عطاء يأتي بعد هذا التاريخ وتتحمل الشركة التي ترسو عليها المناقصة أجور نشر الإعلان علماً بأن الدائرة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات حيث سيتم اعتماد الضوابط الترجيحية المحددة في الاستمارة المرفقة مع وثائق ومستندات المناقصة لاختيار أفضل وانسب العطاءات

المدير العام